



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



الشراكة الاستراتيجية بين الاستعجال الأوروبي والتباطؤ الخليجي

من إعداد يوسف كامل خطاب
باحث بمركز الخليج للأبحاث (المملكة العربية السعودية)

عندما انعقد (حوار المنامة الأمني الثامن عشر)، مملكة البحرين خلال الفترة من ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢م، في (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) بحضور ٤٠٠ مشارك من وزراء ومسؤولين وقادة عسكريين وأكاديميين يمثلون ٥٠٠ جهة؛ انتقدت رئيسة المفوضية الأوروبية (أورسولا فون دير لاين) «بطء» مجلس التعاون الخليجي في توقيع اتفاق مشترك جماعي مع الاتحاد الأوروبي، وحذرت من احتمال اللجوء إلى اتفاقات ثنائية مع كل دولة خليجية إذا لم تثمر مفاوضات العقود الطويلة عن اتفاق بين الكتلتين. وقوبل هذا الانتقاد - المفتقر إلى الدبلوماسية - برد من الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي حينها الدكتور (نايف الحجرف) قال فيه: «نحن جاهزون عندما تكونون جاهزين».

فما هي هذه الشراكة التي تباطأ عنها مجلس التعاون، وفقاً لانتقادات رئيسة المفوضية الأوروبية؟ وهل لهذا التباطؤ خلفية تاريخية وأسباب موضوعية؟ ولماذا يتعجل الاتحاد الأوروبي تنفيذ الشراكة مع مجلس التعاون؟ وماهي مواكبة الدول الخليجية للدفاع الغربية و«الاستعجال» الأوروبي للشراكة؟ هذه هي المحاور التي سنتناولها هذه الورقة.

مفهوم الشراكة الاستراتيجية

الشراكة الاستراتيجية هي نوع من العلاقات الدولية، يتم من خلاله الاتفاق بين دولتين أو أكثر، أو بين مجموعتين من الدول، على التعاون في مجالات متعددة، وتقوم الدول المشاركة بعقد اتفاقيات فيما بينها تحدد فيها: مجالات الشراكة، ودوافعها، وما سينتج عنها من مكاسب للطرفين؛ وتضمن ذلك في وثيقة رسمية يوقع عليها ممثلون للجانبين، دون الدخول في شراكة قانونية ملزمة، ودون أن يتم إدماج المؤسسات والشركات في الدول المشاركة، كما هو الحال في التحالفات التقليدية.

شراكة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون (خلفية تاريخية)

تم الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وفقاً للمفهوم السابق، في الثامن عشر من شهر مايو ٢٠٢٢م، حيث أصدرت المفوضية الأوروبية بياناً مشتركاً، أعلنه الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (جوزيب بوريل)، يفيد بأن الاتحاد الأوروبي عازم على بناء (شراكة استراتيجية مع الخليج)، تهدف إلى توسيع وتعميق التعاون مع مجلس التعاون الخليجي ودوله الأعضاء.

أشارت وثيقة الشراكة إلى المكاسب التي ستعود على طرفيها، بناءً على ما يتمتعان به من امتيازات في مختلف المجالات، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر سوق في العالم، ورأساً في الصناعات المتعددة والمتنوعة؛ والمجالات العلمية والتعليمية، مما تتطلبه من جامعات ومراكز للبحوث والابتكارات، وعلماء وباحثين ومبتكرين؛ وستوفر الشراكة لدول مجلس التعاون فرص تطور وتعزز ما لديها من تلك المجالات.

كما يعد الاتحاد الأوروبي من كبرى الجهات الدولية الفاعلة والمؤثرة في مواجهة التحديات العالمية الخاصة بالتغيرات المناخية وسبل التصدي لها؛ ومن ثم يمكنه أن يكون شريكاً فاعلاً للدول الخليجية في تطوير المعارف والخبرات لمواجهة هذه التحديات. فضلاً عن كونه من المراكز العالمية المتقدمة في مجال الرقمنة وتطوراتها، وتعتبر (البوابة العالمية) من مبادراته الرائدة في هذا المجال؛ وستوفر هذه البوابة للاتحاد الأوروبي، عند اتمام الشراكة، إطاراً ديناميكياً للتعاون مع الشركاء في مجلس التعاون الخليجي لتعزيز الاستثمارات المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. إضافة إلى ما لدى الاتحاد من خبرات عسكرية وأمنية تؤهله لأن يؤدي دوراً أمنياً هاماً في منطقة الخليج.

وعلى الطرف الآخر تتميز دول الخليج العربية بموقعها الجيوستراتيجي، الذي يجعلها بمثابة البوابة الأساسية التي تصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا؛ كما تتميز بما تملكه من اقتصادات ديناميكية وثروات طبيعية هائلة، سواء في مجالات الطاقة التقليدية أو المتجددة، ما يجعلها مزوداً موثوقاً للنفط والغاز الطبيعي المسال، ومورداً مستقبلياً للطاقة المتجددة، لما تملكه من إمكانات هائلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في العالم، الأمر الذي يجعل تطويرها عاملاً أساسياً في تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة للوفاء بالالتزامات المناخية والأهداف الاقتصادية التي تطرحها وثيقة الشراكة.

وقد أشار سفير الاتحاد الأوروبي في المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين (باترك سمونيه) إلى أهمية الطاقة المتجددة التي تملكها الدول الخليجية، بقوله إن الخليج «لديه إمكانات هائلة لتصدير الطاقات المتجددة». وأثنى (سمونيه) على السعودية لقيامها «باستثمارات ضخمة» في هذا المجال، ولأنها «حريصة على أن تكون مورداً عالمياً للبيروجنين».

ويضاف إلى الامتيازات السابقة ما أسسته دول الخليج، خلال العقود الماضية، من بنية تحتية هائلة من طرق وموانئ ومدن صناعية كبرى، ومن قفزات في مجالات الإدارة والتعليم والصحة والعمل... وغيرها من الإنجازات التي تؤهلها للتفاعل والتعاون مع الدول الأوروبية في تلك المجالات.

كما تتميز الدول الخليجية بأن النسبة الكبرى من عدد سكانها من الشباب، حيث تصل إلى ٦٥٪، ويعد شباب الخليج هم الأكثر تعليمياً في العالم العربي؛ ويوازي تعليم الإناث في دول الخليج بعضاً من أكثر دول العالم تقدماً - وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي - وتصنف الإمارات كأعلى نسبة نساء متعلقات تعليمياً جامعياً في العالم. كما أن شباب الخليج هم أكثر شباب العالم العربي اندماجاً عالمياً، بسبب زيادة ترابط دولهم واندماجها الأقوى في الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من الاختلاف الثقافي بين الشعوب الأوروبية والشعوب الخليجية، إلا أن التعاون الوثيق بين الثقافات، وإتاحة فرص التنقل للشباب والطلاب، والتعاون والتبادل في مجال التعليم العالي، والتفهم والاحترام للتأويلات الثقافية لدى كل جانب، سيجعل من الاختلاف الثقافي اختلاف تنوع لا تضاد، وسيؤدي إلى تحسين التفاهم والثقة المتبادلة، وسيعود بالنفع على الشعوب في كلا الجانبين.

ولا شك أن ما يحظى به الجانبان من امتيازات سيعزز من قدرتهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والصناعية والعلمية؛ ومن خلال هذه الشراكة يمكنهما تطوير المزيد من الفرص التجارية والتوظيفية الجديدة في دوليهما، وبخاصة للشباب والنساء، وذلك في القطاعات التي سيتم استحداثها في المجالات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي والسياحة المستدامة والأبحاث والابتكار... وغيرها.

الخلفية التاريخية للشراكة الاستراتيجية

تعود محاولات بناء الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى شهر مارس من عام ٢٠١١م، حيث اتخذ البرلمان الأوروبي حينها قراراً يدعو إلى تعزيز العلاقات والسعي إلى إقامة (شراكة استراتيجية) بين الطرفين؛ بيد أن القرار لم يلق اهتماماً حينها من قبل المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي على حد سواء.

وقد أحدث هذا الموقف ردة فعل سلبية على دول مجلس التعاون، التي كانت سياساتها الخارجية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية تزداد استقلالية وحزماً بعد الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، وما تبعه من عدم اكتراث من تلك الدول إلا مصالحها الذاتية فحسب، حتى ولو تمت على حساب أمن المنطقة واستقرار دولها. وتجسد هذا النهج في السياسة التي



الرئيس الأسبق (محمد مرسي)، واستمرار الدعم للرئيس المصري الحالي (عبد الفتاح السيسي)، واعتبار ذلك تقويصاً للإصلاح السياسي وتعدياً على حقوق الإنسان.

اتخاذ الاتحاد الأوروبي موقفاً منحازاً ضد مملكة البحرين أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف عام ٢٠١٤م، على الرغم مما كانت تتعرض له البحرين آنذاك من محاولات لبث الفوضى من قبل التابعين لنظام الملالي في طهران.

ضعف موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة السورية، رغم ما نشأ عنها من مخاطر إقليمية هددت، ومازالت، أمن المنطقة واستقرارها، جراء التدخل الإيراني والروسي والتركي والإسرائيلي في الشأن السوري، ما جعل الاستقرار والأمن بعيداً المنال عن هذا البلد وشعبه؛ وضعف من حالة الاحتقان والتوتر في المنطقة بأسرها.

عدم استشارة دول الخليج أو مراعاة مصالحها من قبل الدول الأوروبية، التي شاركت في محادثات الاتفاق النووي (خطة العمل المشتركة) عام ٢٠١٤م، والتي أسفرت عن توقيع الاتفاق النووي مع إيران (١+٥) عام ٢٠١٥م، بلا ضوابط أو قيود تلزم إيران بالمحافظة على أمن المنطقة واستقرارها؛ ما جعل الاتفاق تشجيعاً لها على التمادي في اعتداءاتها على دول الجوار، دونما رادع أو زاجر من الدول التي وقعتة معها من دول (الترويكا) الأوروبية أو غيرها من الدول.

عدم اتخاذ الاتحاد الأوروبي موقفاً حازماً تجاه الاعتداءات الإيرانية المتعاقبة على الدول العربية والخليجية عبر حرسها الثوري وميليشياتها الإرهابية المسلحة، وخصوصاً الميليشيات الحوثية، التي استهدفت العديد من المنشآت المدنية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وأوقعت خسائر جسيمة بتلك المنشآت، فضلاً عما تسببت فيه من وفيات.

ضعف مواقف الاتحاد الأوروبي من القضايا الدولية، وتبعيته للسياسية الأمريكية، وهو ما كشفت عنه الحرب الروسية الأوكرانية، حيث انسأقت الدول الأوروبية وراء القيادة الأمريكية في موقفها الداعم لأوكرانيا، والمضاد لروسيا، رغم ما كان يربطها بروسيا من علاقات اقتصادية وتجارية تأثرت سلبياً بموقفها من الحرب؛ ولم تبد مواقف تعكس رؤية سياسية مستقلة

اتبعتها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، مما ترتب على غزوهما والخروج المفاجئ وغير المنضبط منهما من تداعيات سياسية وأمنية واجتماعية، مازالت آثارها قائمة إلى الآن، وربما استمرت لسنوات أو عقود قادمة.

سلبية الموقف الأوروبي من قضايا المنطقة ومظاهره:

لم تكن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة بعيدة عن تلك السياسة الأمريكية الأحادية النفع، وقد بدا ذلك واضحاً في عدة مشاهد، منها:

تفاعس الاتحاد الأوروبي عن بناء علاقات — سياسية وعسكرية وأمنية وتقنية... إلخ — متوازنة مع علاقاته الاقتصادية المتميزة مع دول مجلس التعاون، التي تُعدّ خامس أكبر سوق تصدير للاتحاد الأوروبي؛ فعلى مدى الحقب الماضية، لم تكن منطقة الخليج تعني بالنسبة لأوروبا سوى منبع تقليدي للطاقة الرخيصة، وسوق غنية لترويج منتجاتها العسكرية والمدنية. وسلامة الممرات الاستراتيجية، ودعم الخيارات السياسية المحافظة، وتعزيز ثقلها الجيوسياسي في الساحة الدولية.

جرّص الاتحاد الأوروبي على تحقيق مكاسبه الاقتصادية كاملة، دون اعتبار للمصالح الاقتصادية لدول الخليج العربية، وهو ما تجسد في توقف اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين عام ٢٠٠٨م، بسبب رفض الاتحاد تقديم أية تنازلات للطرف الخليجي حتى تتم الاتفاقية حينها. وعندما أعاد الاتحاد النقاش مع دول مجلس التعاون بشأن تلك الاتفاقية في عام ٢٠١٧م، اتضح أنه لا يزال ينظر إلى التجارة بمفهوم تبادل السلع، ويتجاهل قضايا أخرى أكثر أهمية للجانب الخليجي، مثل نقل المعرفة، أو أمن الملاحة، الذي تعاملت معه أوروبا بعدم اهتمام، حيث اكتفت بإرسال بعثة بحرية أوروبية «للتوعية» بأمن مضيق هرمز!

موقف الاتحاد الأوروبي من أحداث ما عرف بثورات (الربيع العربي)، حيث كانت مواقفه مؤيدة لتلك الثورات، باعتبارها السبيل إلى الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان؛ مخالفاً بذلك وجهة النظر الخليجية، بأن تلك الثورات تمت على حساب أمن الدول والشعوب واستقرارها الداخلي، ونشأ عنها حالة من عدم الاستقرار الإقليمي. وانطلاقاً من هذا الاختلاف أبدت الدول الأوروبية عدم ارتياح لموقف الدول الخليجية الداعم لاستقرار مصر وأمنها، عقب ثورة ٣ يونيو ٢٠١٣م، المؤيدة لاختيار قيادة بديلة لقيادة



الأوروبي للصحفيين في بروكسل، في ١٥ أكتوبر ٢٠٢١م، ذكر فيه أن الاتحاد الأوروبي يُعدُّ ورقة سياسية جديدة، لتكون جاهزة العام المقبل (٢٠٢٢م) بشأن تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأشار إلى أن وزراء خارجية دول الاتحاد سيجتمعون يوم ١٨ من الشهر نفسه، وسيقدمون « أفكارًا بشأن ذلك، وهذا سيثري الورقة التي تُعدُّها للعام المقبل بشأن العلاقات مع الخليج».

وقد أوضح المسؤول أن «إحدى الوثائق الرئيسية التي سنصدرها، ستكون عبارة عن اتصال مشترك بين المفوضية الأوروبية وخدمة العمل الخارجية الأوروبية، بهدف تغطية كل جانب من جوانب علاقتنا مع دول مجلس التعاون الخليجي. ستكون هذه وثيقة واسعة للغاية، ومن المقرر نشرها في ربيع العام المقبل». وأضاف «هناك بعض الديناميكيات الإيجابية في دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك لدينا فرصة الآن لإقامة علاقات مؤسسية أوثق مع دول المجلس، نحن نتحدث عن إمكانية إبرام اتفاقية للتجارة الحرة».

وفي يناير ٢٠٢٢م، قام الأمين العام لمجلس التعاون بزيارة رسمية لمدينة (بروكسل)، التقى خلالها الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي (جوزيف بوريل) وعدد من أعضاء المفوضية الأوروبية، من أجل بحث المجالات المتعددة والقضايا الهامة التي يمكن أن تعزز العلاقات بين الجانبين.

وفي ٢١ (فبراير) ٢٠٢٢م، أكد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي (جوزيف بوريل) عزم الاتحاد الأوروبي على اتخاذ نهج جديد تجاه دول الخليج العربية، حيث قال: «إن الخليج العربي يتطلب المزيد من الاهتمام ليس فقط لأننا نريد المزيد من الغاز منه». وأضاف «نحن حقاً نريد المزيد من الغاز من الخليج العربي، لكن هذه المنطقة بالغة الأهمية وينبغي أن نوليها مزيداً من الاهتمام».

وفي ٢٣ (فبراير) ٢٠٢٢م، انعقاد الاجتماع الوزاري (٢٦) للمجلس المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في بروكسل — بعد انقطاع دام لست سنوات — وتم فيه الاتفاق على فكرة إنشاء برنامج

الاستراتيجية الخليجية تجاه الحرب الأوكرانية تبنت الحفاظ على الأمن والاستقرار العالمي وإفساح المجال لمباحثات سياسية لحل الأزمة



كالسعي للحل السلمي ووقف الحرب؛ بل كان الأوروبيون حريصين على ضم دول الخليج العربية إلى صفهم التابع للأمريكيين، حتى وإن أضرت تلك التبعية بمصالحهم الاستراتيجية، وعندما لم يجدوا منهم استجابة أجلوا الإعلان عن الشراكة الجديدة، كما سيرد ذكره.

ردة فعل الدول الخليجية على السلبية الأوروبية:

لم يكن مستغرباً، إزاء المواقف السلبية السابقة من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه مجلس التعاون، أن يتخذ المجلس مواقف مماثلة تعكس امتعاضه من تلك المواقف، ومنها:

• توقيف برنامج العمل المشترك بين الطرفين (JAP) عام ٢٠١٣م، بعد ثلاث سنوات فقط من انطلاسته، رغم ما حققه للطرفين من إنجازات.

إلغاء الاجتماع السنوي المشترك بين الطرفين في (لوكسمبرج) عام ٢٠١٤م — والذي كان يعقد، منذ مارس ١٩٩٠م، بين وزراء خارجية البلدين في إحدى عواصم الدول الأعضاء، بناءً على الاتفاقية الإطارية للتعاون بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، الموقعة عام ١٩٨٨م، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٩م — بسبب عدم اتخاذ الاتحاد الأوروبي موقفاً متوازناً بشأن البحرين، خلال مناقشة مجلس حقوق الإنسان لها في جينيف عام ٢٠١٤م.

فتور العلاقات بين الجانبين خلال السنوات الست، التي سبقت الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية في فبراير ٢٠٢٢م، لأسباب سياسية تتعلق بحقوق الإنسان — كما أشرنا آنفاً — واقتصادية، وخلافات على مشاريع واستثمارات خليجية كبرى كانت موجودة داخل أوروبا، إضافة إلى عدم توافق الجانبين حول ملفات كثيرة لها علاقة بالشرق الأوسط .

أسباب الموافقة والترحيب بالشراكة الجديدة

يعود الحديث عن (الشراكة الاستراتيجية الجديدة) بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إلى تصريح صدر عن مسؤول بارز في الاتحاد





تعاون مشترك، تُوضع من خلاله خطوات محددة يتبناها الطرفان، ويتم البدء بتنفيذها عام ٢٠٢٧م.

وقد صادف يوم الاجتماع، اليوم نفسه الذي اعترف فيه الرئيس الروسي (بوتين) بجمهورية دونتيسك ولوغانسك الأوكرانيتين، مما أثار قلق أوروبا من احتمال غزو روسيا لأوكرانيا، بما سيترتب عليه من تهديد لدول الاتحاد الأوروبي. وكان الخوف من إقدام روسيا على قطع إمدادات الغاز إلى أوروبا، لو اندلعت الحرب ينتاب مسؤولي الاتحاد الأوروبي، حيث أعلن (بوريل) قبل بدء الحرب، أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتنويع مصادر إمدادات الطاقة، وكان ذلك عاملاً من عوامل التعجيل بالإعلان عن الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين.

وفي الشهر التالي لانعقاد الاجتماع، قام الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (جوزيب بوريل)، بزيارة الخليج للمرة الثانية، في مارس ٢٠٢٢م، لوضع اللمسات الأخيرة للشراكة بين الجانبين؛ فأعلن البيان المشترك بشأنها، في ١٨ مايو ٢٠٢٢م، وتبعته وثيقة (العلاقات الاستراتيجية)، في ٢٠ يونيو ٢٠٢٢م.

الترحيب الخليجي بإعلان الشراكة

لقي الإعلان عن اعتماد ورقة العمل المشتركة للبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية بشأن (الشراكة الاستراتيجية مع الخليج) ترحيباً من دول الخليج والاتحاد الأوروبي، واستبشاراً باحتمالات زيادة التعاون الوثيق بين الجانبين؛ حيث رحب بها الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج حينها، الدكتور (نايف الجحرف)، وأكد على حرص مجلس التعاون على تعزيزها في كافة المجالات لخدمة المصالح المشتركة، والتعاون في القضايا الثنائية والإقليمية وجهود تعزيز الأمن وأفاق التنمية المستدامة.

أسباب الإعلان عن الشراكة والترحيب بها

هناك أسباب عديدة أسهمت في الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية الجديدة، وترحيب الدول الخليجية بها، ومن أبرز الأسباب:

اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية، مما ترتب عليها من عقوبات ضد روسيا، أدت إلى أزمة طاقة في الدول الأوروبية، التي كانت تعتمد على روسيا في تزويدها بالغاز؛ فعن دور الحرب في إصدار الوثيقة، قال الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (جوزيب بوريل): «في ظل انعدام الأمن ووجود تحديات كبيرة تواجه النظام الدولي القائم على القواعد، وتفاقمها بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، سيستفيد كل من الاتحاد الأوروبي ودول الخليج من شراكة أكبر وأكثر استراتيجية تشمل عدداً من المجالات الرئيسية».

أما عن أزمة الطاقة ودورها، فقد أشارت إليه وثيقة الشراكة نفسها، حيث نصت على أن: «شركاء الخليج هم مزودون موثوقون للغاز الطبيعي المسال للأسواق الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي»، لافتة إلى أن هذه الدول «تظل أساساً على المدى القصير للحد من تقلب الأسواق العالمية». فيما كانت (سينزيا بيانكو) - من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية - أكثر وضوحاً، حيث أشارت إلى أن اعتماد المفوضية الأوروبية للوثيقة، يهدف في جوهره إلى «حث الشركاء الخليجيين على دعم استقرار أسواق الطاقة».

إدراك ممثلي دول الاتحاد الأوروبي للأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الخليج، والذي يتضح من تصريح (بيانكو) بأن منطقة الخليج «همزة وصل» بين الشرق والغرب، إذا ما تمتعت دول مجلس التعاون الخليجي بالاستقرار المتزايد؛ حيث إنهم - حسبما وصفتهم (بيانكو) «للاعبون استباقيون وحازمون» في الشؤون العالمية.

ويعكس هذا التصريح التحول الهام في التفكير الأوروبي تجاه دول الخليج، حيث كان صانعو السياسة الأوروبيون يعتقدون أن الخليج منذ فترة طويلة منطقة «نفوذ أمريكية»، لا يسمح لهم بدخولها إلا بلإذن أمريكي أو معية أمريكية، ولكنهم أيقنوا أن مصدر الإذن هو دول الخليج نفسها، لا سواها، ما جعل من وثيقة الشراكة الاستراتيجية، وفقاً لـ«بيانكو»، «خطوة أولى نحو اتخاذ نهج مختلف».

بروز دول الخليج كقوة إقليمية مؤثرة في الأحداث العالمية والإقليمية، عقب تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، والذي تجسد في الانسحاب من العراق وإتاحة المجال لتدخل إيران في شؤونها، وبسط نفوذها في سوريا واليمن، ومحاولة اجتياحها للبحرين عبر أديالها من الجماعات والملشيات الإرهابية وخلاياها المستترة في تلك الدول؛ وكذلك الانسحاب المفاجئ من أفغانستان وتسليمها لطالبان؛ بعد عقدين من حربها التي بدأت مطلع الألفية الجديدة إثر تفجير برج التجارة الأمريكيين، في سبتمبر ٢٠٠١م، ورفض طالبان تسليم قائد تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن) المتهم من قبل الولايات المتحدة بالتفجير. ما جعل دول مجلس التعاون تتبنى استراتيجية خليجية مستقلة، تقوم على الحد من علاقاتها مع الشرق والغرب، وتحرص على توازن العلاقات بين القوى الكبرى في العالم.

وقد طُبقت هذه الاستراتيجية في موقف الدول الخليجية من الحرب الروسية - الأوكرانية، حيث لم تنساق وراء الولايات المتحدة والدول الأوروبية في تأييدها ودعمها المطلق لأوكرانيا، وإعلان العداء لروسيا، بل دعت إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار العالمي، والشروع في إجراءات التهدئة بما يكفل عودة الاستقرار، وفسح المجال أمام إجراء مباحثات سياسية تفضي إلى حل سياسي للأزمة.

ولم ترق تلك الاستراتيجية الخليجية المستقلة للولايات المتحدة والدول الغربية في بادئ الأمر، حيث كانت سبباً لتأجيل الإعلان عن وثيقة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج؛ فقد أشارت (سينزيا بيانكو) إلى أن وثيقة الشراكة الاستراتيجية كانت «في طور الإعداد منذ أكثر من عام»، ولكن تم تأجيلها مؤقتاً؛ بسبب تحول الأنظار إلى حرب أوكرانيا. وأن إحصام دول

الخليج عن الانضمام إلى الإجراءات الغربية ضد موسكو «خلق عقبات سياسية»، وأن المسؤولين في بروكسل «أكدوا أن إمكانية زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والخليج، تستحق المحاولة».

التزام الوثيقة بالجانب الأمني الإقليمي للشرق الأوسط، وحرصها على تعميق العلاقات الأمنية مع أعضاء مجلس التعاون؛ وهو ما يتضح من تصريح (يوريل)، أن أوروبا والخليج، «بحاجة إلى العمل معاً بشكل أوثق على استقرار منطقتي الخليج والشرق الأوسط»، ومواجهة «التحديات الأمنية العالمية وآثارها عليهما».

وقد أشارت (بيانكو)، إلى أن «رغبة الاتحاد الأوروبي للعب دور أمني أكبر مما هو عليه الآن في المنطقة، تتجلى بشكل واضح في تعيين ممثل خاص له بشأن أمن الخليج، واقتراح إجراء مشاورات رفيعة المستوى حول القضايا الجيوسياسية والأمنية بصفة سنوية»، مضيئةً أن «استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخليجية»، تهتم بأبعاد «السياق الاستراتيجي الأوسع» للعلاقة بين الجانبين.

تلاشي الأسباب التي أدت إلى التقاعس عن اهتمام الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين إبان طرحها في مارس عام ٢٠١١م؛ حيث أبدى الاتحاد الأوروبي اهتماماً وحرصاً شديدين لإنجاز وثيقة (العلاقات الاستراتيجية) مع دول الخليج، في ٢٠ يونيو ٢٠٢٢م، وتعهد مجلس وزراء الخارجية الأوروبية بضمان تنفيذ هذه الشراكة مع الخليج، وتضمنت الوثيقة نصاً بذلك، جاء فيه: «سيستخدم الاتحاد الأوروبي جميع أدواته ووسائله لضمان التنفيذ الفعال والسريع لهذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة مع منطقة الخليج»؛ وذلك على عكس ما كان يديه من عدم اهتمام عند طرحها من قبل.

حرص الاتحاد الأوروبي على أن تكون الشراكة مع مجلس التعاون بدوله الست، وليس مع دول دون أخرى، مثلما كان عليه الحال في (مبادرة إسطنبول للتعاون) عام ٢٠٠٦م؛ التي اتخذها حلف الناتو في قمته التي عُقدت في إسطنبول، في يونيو ٢٠٠٤، وانضمت إليها كل من الكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، ولم تنضم إليها عُمان والسعودية، التي تحفظت على التفاهات الفردية، كما تحفظت على مسمى المبادرة، حيث كانت المملكة تفضل أن يكون مسماهما (الحوار الخليجي) أو نحو ذلك.

حرص دول الخليج على الاستفادة من مشاركة دول الترويكا الأوروبية



التزام الوثيقة بالجانب الأمني الإقليمي للشرق الأوسط وحرصها على تعميق العلاقات الأمنية مع أعضاء مجلس التعاون



(فرنسا وبريطانيا وألمانيا) في المحادثات الأخيرة مع إيران بشأن إحياء الاتفاق النووي، التي انطلقت في إبريل ٢٠٢١م، للوقوف على ما يدور فيها، وتحجيم ما قد ينشأ عن إحياء الاتفاق من مخاطر إيرانية على دول المنطقة بعامة ودول الخليج منها بخاصة، مستفيدة في ذلك مما تضمنته وثيقة الشراكة من إشارات صريحة إلى أن أمن واستقرار منطقة الخليج، وحمايتها من التهديدات الإيرانية مسؤولية مشتركة.

شمول الشراكة للعديد من المجالات التي تحقق المصالح المشتركة للجانبين؛ فقد أصدرت (المفوضية الأوروبية)، بياناً مصاحباً لإصدار (الشراكة الاستراتيجية)، أوضح أن الاتصال المشترك، «يتناول سلسلة من مجالات السياسة الرئيسية»، ويقدم «مقترحات لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج في: مجال الطاقة والتحول الأخضر، وتغير المناخ، والتجارة والتنويع الاقتصادي، والاستقرار الإقليمي، والأمن العالمي»، فضلاً عن «التحديات الإنسانية والتنمية، وتوثيق العلاقات الإنسانية».

اعتراف المسؤولين الأوروبيين بتقصيرهم في فهم التحديات والمخاطر التي كانت تواجهها المنطقة منذ توقيع الاتفاق النووي مع إيران ٢٠١٤م، والذي استغلته إيران للتمدد في بعض العواصم العربية، والعمل على نشر الفوضى والاضطراب في الدول العربية والخليجية عبر تكوينها وتدريبها وتسليحها للمليشيات الإرهابية؛ ويُعدُّ اعتراف رئيسة المفوضية الأوروبية (أورسولا فون دير لاين) — في منتدى (حوار المنامة الثامن عشر) — بأن الأوروبيين أخذوا وقتاً طويلاً كي يدركوا أن «التهديد الإيراني للمنطقة لا يأتي فقط من السلاح النووي؛ بل أيضاً من الصواريخ الباليستية والمسيرات» هو الأبرز في هذا الشأن.

زيارة البرلمانيين الأوروبيين لبعض دول الخليج والتقاء نظرائهم، لمناقشة أهم قضايا المنطقة وتفهم أوضاعها؛ وتعد زيارة الوفد البرلماني الأوروبي، برئاسة (ديفيد مكاليستر) رئيس لجنة الشؤون الخارجية، للمملكة العربية السعودية، في الفترة من ١٩ — ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٢م، هي الأحدث والأبرز في هذا الشأن؛ حيث أوضح (مكاليستر) أن الزيارة «جزء من جهودنا للوصول إلى شريك رئيسي في منطقة الشرق الأوسط».

وقد أكد الجانبان — خلال اجتماع الوفد الأوربي مع مجلس الشورى السعودي — على أهمية إيجاد حلول سياسية طويلة الأجل للصراعات في اليمن وسوريا؛ وأشار إلى أن الجمود السياسي في لبنان والحالة السياسية في العراق يثيران قلقاً بالغاً. كما بحثا دور إيران في المنطقة، وأهمية معالجة تهديداتها وأنشطتها المزعزعة للاستقرار، من خلال وكلائها في المنطقة وخارجها، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي فيها؛ مشيرين إلى أنه يوجد حالياً زخم لمعالجة هذا الأمر على المستوى الدولي. إضافة إلى ما تناوله من موضوعات متعددة تتعلق بالطاقة، والبيئة، وحقوق الإنسان، والأنظمة القانونية والقضائية، وخصوصاً ما يرتبط منها بالأسرة، وتمكين المرأة، والرقمنة ... وغيرها من الموضوعات.

الخلاصة:

نخلص من الطرح السابق إلى أن الأحداث والتغيرات العالمية، أبرزت الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة الخليج؛ كما أبرزت الدور المحوري لدول الخليج العربية، إقليمياً وعالمياً، وخصوصاً بعد النهج المستقل الذي اتخذته دول المجلس تجاه الصراع العالمي بين الولايات المتحدة والدول الغربية من جهة، والصين وروسيا من جهة، والذي تجسد في الحرب الروسية — الأوكرانية، وما ترتب عليها من تحديات عسكرية وسياسية واقتصادية؛ ومواقف دول المنطقة تجاهها، سواء من شاركت فيها، أو اتخذت موقف الحياد.

وكان للنهج الخليجي المتوازن وغير المنحاز، دور كبير في سعي القوى

الجديدة، وتطوير بنية تحتية رقمية قوية.

رابعًا: التركيز على البحث والتطوير المشترك، لزيادة الإنتاجية والابتكار والتنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي؛ والحرص على تيسير الوصول إلى خبرات وشبكات الاتحاد الأوروبي والمشاركة في العديد من مبادراته؛ وتوطيد العلاقة بين الشعوب عبر تعدد الاتصالات، وتعزيز تنقل العمالة وزيادة التبادل الثقافي والأكاديمي.

خامسًا: عدم الاعتماد المفرط، أو المبالغ فيه، على الاتحاد الأوروبي لزيادة النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، لما قد يترتب عليه من خلل اقتصادي، فيما لو قرر أحد الطرفين إنهاء الشراكة أو الانسحاب منها، أو الضغط من خلالها لتحقيق مصالح أو امتيازات خاصة، كما أضحنا أنفًا، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير ضار على الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

سادسًا: توفُّع ألا يتسم الدور الأوروبي في السياسة الدولية — بما فيها علاقاته المستقبلية بدول الخليج عبر الشراكة المنتظرة — بالاستقلالية الكاملة، بل سيتأثر بالدور الأمريكي في المنطقة، وسوف يكون رافدًا ومعززًا له، سواء كان هذا الدور إيجابيًا أو سلبيًا؛ وهو أمر يتعين أخذه في الاعتبار، ووضع الضوابط التي تجعل دول الخليج في حل من الالتزام به، ما لم يكن محققًا لمصالحها، حتى وإن قبل به الطرف الآخر في الشراكة، أعني الدول الأوروبية.

ومن البديهي أن تبقى لدول الخليج علاقاتها المستقلة بالولايات المتحدة، التي لا تتقاطع — سلبًا أو إيجابًا — مع علاقاتها بالدول الأوروبية؛ فليس هنالك مجال للمقارنة بين مستوى الحضورين: الأوروبي والأمريكي في المنطقة، كما أنه لا يوجد بينهما تنافس على الساحة الخليجية؛ وخصوصًا في ظل سياسة توازن العلاقات مع القوى الدولية التي تتبعها الدول الخليجية منذ بدايات العقد الماضي، حفاظًا على مصالح شعوبها وترسيخًا لتقلها الإقليمي ومكانتها في المنظومة الدولية.

سابعًا: ضرورة اعتراف واحترام كل طرف للخصوصية الثقافية والدينية والحضارية للطرف الآخر، واستبعاد كل ما يتعارض مع تلك الخصوصية من نصوص وبنود من الوثيقة النهائية للشراكة المأمولة؛ حيث لن يكون من المجدي أن يسعى أي من الطرفين لفرض قيمه على الآخر تحت مسمى الشراكة الاستراتيجية.

وتعود أهمية هذه الإشارة إلى ما تتضمنه وثيقة الشراكة من تأكيد على أهمية تعزيز التواصل الإنساني، وتوفير فرص التنقل للشباب والطلاب، والتعاون في مجالات الثقافة والتعليم العالي، والعمل على إلغاء تأشيرات السفر بين الجانبين؛ وكلها أمور هامة ومفيدة للجانبين، فيما لو تمت في سياق الاعتراف والاحترام للخصوصية الثقافية؛ أما إذا طرحت في سياق الاستعلاء الثقافي، والتصور الأحادي لحقوق الإنسان وفقًا للمفهوم الغربي، الذي يرى الاتحاد الأوروبي نفسه «مدافعًا قويًا» عنه ضد رافضيه ومخالفيه؛ فلن يكون هنالك تعاونًا يذكر في هذا الجانب، بل سيلقى تعارضًا شعبيًا، قد يمتد تأثيره إلى جوانب أخرى.

ويمكن التأكيد على ذلك من خلال مشهدين بارزين، أحدهما: ما أحدثته الرسوم المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) من أزمة، بسبب استنكار المسلمين لها واعتبارها تطاولًا على دينهم ونبههم، بينما اعتبرها الفرنسيون نوعًا من حرية التعبير عن الرأي، لا يحق لأحد منعه.

أما المشهد الثاني، وهو قريب عهد بنا، فيتمثل فيما عكسه (مونديال قطر ٢٠٢٢م) من تناقض واضح بين الثقافتين الأوروبية والإسلامية، فيما يتعلق بحقوق الشاذين جنسيًا، حيث تعتره الدول والشعوب الخليجية والعربية تشويهاً للفظرة البشرية السوية، ومخالفة للأديان والشرائع

العالمية لتوثيق علاقاتها الاستراتيجية بمجلس التعاون ودوله، كقوة إقليمية ذات ثقل استراتيجي مؤثر وفعال في الأحداث العالمية، وهو ما تأكد في سعي الدول الأوروبية للشراكة الاستراتيجية، واستعجالها لتنفيذها على أرض الواقع، كما أوحته هذه الورقة؛ ثم تأكد ثانية في زيارة الرئيس الصيني للمملكة العربية السعودية، وعقده لقمطين خليجية وعربية، فضلًا عن القمة السعودية، وتأكيد البيانات الصادرة عنها على ما أصبحت تمثله المملكة ودول الخليج العربية من ثقل دولي وإقليمي.

كما أنها أبرزت حاجة الدول الأوروبية إلى التعاون مع الدول الخليجية لتحقيق أمنها الاقتصادي من خلال تلبية احتياجاتها الحالية من الطاقة الأفورية، واحتياجاتها المستقبلية من الطاقة النظيفة، التي تعد إحدى الثروات المستقبلية الواعدة لدول الخليج العربية، والمملكة العربية السعودية منها بخاصة؛ حيث تملك الدول الخليجية أحد أفضل موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في العالم، الأمر الذي يجعل تطويرها عاملاً أساسيًا في تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة للوفاء بالالتزامات المناخية والأهداف الاقتصادية للجانبين.

كما سيدعم هذا التعاون توثيق العلاقات الأوروبية مع العديد من الدول الآسيوية والإفريقية، حيث تعد الدول الخليجية بوابة أساسية تصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا؛ فضلًا عن الاستفادة المتبادلة من تعزيز التواصل بين الطلاب والباحثين والشركات والمواطنين في كلا الجانبين.

خاتمة

ربما يكون من المناسب أن نشير في خاتمة هذا النص، إلى ثمان نقاط جوهرية، قد تسهم في التعجيل بتطبيق الشراكة الاستراتيجية على أرض الواقع، وتضمن لها أكبر قدر من النجاح والاستمرارية؛ وهذه النقاط هي:

أولًا: أن ما سوف يتحقق من مكاسب لطرفي هذه الشراكة — عند البدء في تطبيقها — يستحق ما يبذل فيها من جهود ومباحثات، واستثمار ما تم تحقيقه من نتائج، وصولًا إلى أفضل الصيغ والخطط والوسائل والأساليب، التي تضمن لها النجاح والاستمرار؛ والبدء في اتخاذ الخطوات العملية للانتقال بها من مرحلة التوثيق إلى مرحلة التطبيق على أرض الواقع.

ثانيًا: التأكيد على أن محدودية موارد وقدرات وخبرات مجلس التعاون الخليجي، الذي يضم ست دول، قياسًا بموارد وقدرات وخبرات الاتحاد الأوروبي، الذي يضم سبعًا وعشرين دولة، هو أمر طبيعي، نظرًا للسبق الزمني بينهما في طرق العديد من المجالات — علميًا وفنيًا وعمليًا — وهو ما استغرق من الأوروبيين عقودًا، وربما قرونًا، تراكمت فيها الخبرات لتصل إلى ما وصلت إليه؛ وتسعى الدول الخليجية إلى تضييق تلك الفجوة الزمنية والوصول إلى نتائج مماثلة في تلك المجالات عبر تسخير ما لديها من إمكانيات وقدرات اقتصادية عالية؛ وتعد الشراكة الاستراتيجية إحدى الوسائل لتحقيق تلك الغاية؛ ولذلك لا يعتبر هذا الأمر مبررًا لمنح الجانب الأوروبي امتيازات تفضيلية أو نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا يمكنه من تقديم مصالحه الخاصة على مصالح الطرف الخليجي.

ثالثًا: الحرص على الاستفادة مما لدى الاتحاد الأوروبي من خبرات متقدمة في مجالات: الدفاع والأمن (البحري والسيبراني بخاصة)؛ والتجارة والاستثمار، من خلال توفير الفرص التجارية، وتعزيز التنوع الاقتصادي، والبحث عن أفضل سبل الوصول إلى الأسواق الأوروبية لتحقيق المزيد من الحوافز التجارية والاستثمارية، والتوسع في المشاريع والاستثمارات المشتركة في قطاع البنوك والخدمات المالية والطيران والسياحة، وتبادل أفضل الممارسات في حوكمة الشركات وسيادة القانون، لتعزيز الشفافية والمعايير التنظيمية؛ وتعميق التعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية وتغير المناخ؛ وتحسين الخدمات العامة عبر إدخال المزيد من التقنيات



السماوية كافة، وليس للدين الإسلامي فقط، وتدميرًا للقيم الأخلاقية التي تعارفت عليها البشرية على مدى القرون الماضية؛ بينما تعتبره بعض الدول الأوروبية حرية شخصية وحقًا من حقوق الإنسان تجب حمايته والدفاع عنه، والاعتراض على رافضيه عبر أساليب فجأة، تفتقر إلى الحصافة والدبلوماسية واحترام ثقافة الآخرين.

وقد شاهد العالم أجمع، التصرف الأحمق لوزيرة الداخلية الألمانية بإصرارها على إظهار شارة المثليين رغم منع ذلك من قبل الدولة المضيفة. ولا شك أن تكرار هذه المشاهد يُعدُّ تحدّيًا سافرًا لخصوصية الثقافة والمعتقدات والقيم الأخلاقية، التي تنطلق منها الشعوب الإسلامية بعامة والخليجية منها بخاصة، وهو ما ينذر بتقويض أسس الشراكة، فيما لو أمر الاتحاد الأوروبي فرضها على دول مجلس التعاون الخليجي.

ثامنًا: العمل على الانتقال بـ (مجلس التعاون الخليجي) من صيغة (التعاون) إلى صيغة (الاتحاد)، ليكون أكثر قوة وصلابة وتكاتفًا وتآزرًا في شراكته مع الاتحاد الأوروبي؛ فضلًا عن مواجهة التحديات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة والعالم، وأكثر قدرة على تحقيق مصالح شعوبه وتطلعاتهم. ومعلوم أن الدعوة إلى (الاتحاد) تعود إلى بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة، حيث دعا إليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) في القمة الخليجية الثانية والثلاثين التي عقدت في الرياض في ١٩ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م؛ وقد تمت دراستها من قبل دول المجلس، وحُدِّدت العقبات التي حالت دون إتمامها آنذاك؛ ما يتطلب إعادة النظر فيها والعمل على تذليلها؛ خصوصًا وأن دول الخليج حققت الكثير من الإنجازات التي تضعها على أعتاب الاتحاد؛ فضلًا عن أن تلك العقبات ليست عصبية على الإزالة أو الاجتياز، متى ما توفرت الإرادة لتحقيق ذلك، وليتها تتوفر قبل الدخول الفعلي في الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي.



العمل على الانتقال بـ (مجلس التعاون) إلى صيغة (الاتحاد) ليكون أكثر قوة وصلابة وتكاتفًا في شراكته مع الاتحاد الأوروبي





مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net